د.ايلي ريخس*

العرب في اسرائيل وانتفاضة الأقصى..

ثمة خلل يشوب المحاولات الرامية الى فهم أحداث أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٠ التي اجتاحت أوساط العرب في إسرائيل، ضمن سياق أحادي البعد ينظر إليها كـ «مظاهر تطرف قومي». إذ يجب النظر إلى الهبة التي عُرفت باسم «انتفاضة الأقصى» ضمن سياق أشمل، متعدد الأبعاد، يأخذ في الاعتبار الأبعاد الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية لهذه الهبة.

جل هذا المقال مكرس لبحث البعد التاريخي كأرضية لفهم المتغيرات التي طرأت لدى العرب في اسرائيل، فيما تبحث بقية المقال في الأسباب الآنية لاندلاع الاضطرابات والافرازات التي انبثقت عنها.

وفي رأيي فإن منطلق البحث يكمن في المفاوضات السياسية التي بدأت بين اسرائيل من جهة والدول العربية والفلسطينيين من الجهة الثانية في مطلع التسعينيات، وعلى الأدق في اتفاقات أوسلو.

في صيف العام ١٩٦٧، وبعد أن وضعت حرب «الأيام الستة» أوزارها، كان ثمة قلائل ممن أفلحوا في رؤية الانعكاسات المتوقعة لهذه الحرب على العرب في إسرائيل. عدم وضوح رؤية مماثل ساد أيضاً في مطلع عقد التسعينيات، حينما لم يتم ايلاء أي اهتمام تقريباً، سواء على المستوى الأكاديمي أم على المستوى السياسي ـ الشعبي، لتأثيرات وانعكاسات عملية السلام على مكانة السكان العرب داخل دولة اسرائيل.

وقد تبين من الناحية العملية أن التطورات التي حصلت منذ العام ١٩٩١ قد أحدثت نقلة جادة للغاية في مسألة الهوية الوطنية والرؤيا الذاتية لدى العرب في اسرائيل. فقد أرست تلك التطورات مضموناً جديداً في اتجاهين استخدمهما الباحثون الأكاديميون في توصيف الميول والتوجهات السياسية ـ الوطنية للأقلية العربية : اتجاهي «الأسرلة» و«الفلسطنة». كما أنها دفعت في ذات الوقت الى الواجهة بتيار جديد نسبياً، ألا وهو التيار الإسلامي ـ الأصولي بحيث نشأ اتجاه ثالث هو اتجاه «الأَسْلَمَة».

وفيما يتعلق بالتوجه الفلسطيني للعرب في إسرائيل، فقد طرأ تغيير أفضى من نواحٍ عدة الى جعلهم يشعرون بأن دورهم في النضال الوطني الفلسطيني العام، الخارجي، قد بلغ نهايته، وذلك في ضوء الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ضوء قيام السلطة الفلسطينية، وفي هذا السياق فقد استخلص استنتاجان رئيسان:

* مدير مشروع بحث السياسة العربية في اسرائيل في جامعة تل ابيب والذي ينفذ بالتعاون مع صندوق كونراد ادينار

الأول : ان الحل للمعضلة الوطنية للعرب في اسرائيل ليس موجوداً ضمن نطاق السلطة الفلسطينية.

والثاني : وجوب اعادة تحديد موضع الأقلية العربية في اسرائيل، في ضوء التطورات.

هذا التقويم للوضع أوجد حالة وصفها عدد من الباحثين أمثال ماجد الحاج كشعور من «التهميش المزدوج»، أو حالة يتأرجح فيها العرب في إسرائيل بين مقعدين. «نحن على هامش الحركة الوطنية، بل خارجها من ناحية عملية»، هكذا كتب نديم روحانة.. وأضاف: شعار دولتين لشعبين يُخرجنا من الإطار الفلسطيني ومن الاطار الإسرائيلي على حد سواء، وفي نفس الوقت.

وهكذا فقد نشأت أزمة ايديولوجية ـ سياسية ولَّدت مراجعة للنفس وبحثاً عن طريق.. الاتجاه الجديد المنبثق، يشير الى توجيه الطاقة الفلسطينية ـ الوطنية الى «الداخل»، إلى داخل «الخط الأخضر»، في الامتداد الاسرائيلي. هذا الاتجاه الجديد يمكن وصفه بـ «اضفاء الطابع المحلي على العملية الوطنية».

وفي هذا السياق فقد نشأ ما يشبهُ التوليفة (التركيبة) الجديدة بين العنصر الفلسطيني والعنصر الإسرائيلي في الهوية الوطنية.. وكان السؤال الذي طرح : ما هو المغزى الفلسطيني ـ الوطني لكوني اسرائيلياً؟ ومن الجهة المعاكسة: ما المغزى الإسرائيلي لكوني فلسطينياً؟ وبعبارة أخرى، فقد اختفت الرؤيا الظاهرية التي طرحتها «الأسرلة» في مقابل «الفلسطنة» ضمن قطبين متعاكسين تقوم الصلة المتبادلة بينهما على قاعدة لعبة: مجموع الصفر (كاسب أو خاسر ولا حلّ وسطا).. وقد تبلور مكانها التوجه الذي يطرح صيرورة مركبة يتم في اطارها اضفاء محتوى فلسطيني على اسرائيلية العرب في اسرائيل، وبالعكس، محتوى اسرائيلي على فلسطينيتهم.

ويمكن ملاحظة تعبير قوي جداً لهذا التحول، في نظرة السكان العرب لمسألة المساواة. إذ تحول تجسيد شعار المساواة خلال العقد الأخير إلى هدف أسمى للسكان العرب أو ما يشبه «قيمة عليا». فيما يُنظر إلى السلام الذي يلوح في الأفق، كرافعة لفرصة حقيقية وجادة، هي الأولى منذ العام ١٩٤٨، للقضاء على التمييز ضد العرب، ولتحقيق مكانة مساوية وحقوق كاملة كالتي تتمتع بها الأغلبية اليهودية، وذلك ضمن ثلاثة مستويات من التعامل: المستوى المادي، والسياسي والوطني. وقد سجل منذ مطلع التسعينيات ـ في كل واحد من المستويات الثلاثة المذكورة تقدم وارتقاء ما سواء من ناحية قناعات ومفاهيم التبلور لمسائل المساواة، أم من ناحية طرق ووسائل النضال لتحقيقها.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بقدر ما ننتقل من مستوى إلى آخر، أو من صعيد إلى آخر، بقدر ما تتعمق تبعاً لذلك درجة التشابك والتعقيد في بحث مسألة المساواة. وعلى سبيل المثال فإن مركز الثقل الرئيس للنضال على المستوى المادي يتمحور حول الميزانيات وتخصيص الموارد. ويعكس النضال من أجل المساواة على الصعيد السياسي بعداً مركباً أكثر، بينما يبرز المستوى الثالث، الوطني، بوصفه الأكثر تعقيداً من سواه.

وعلى ما يبدو فقد حسم الوسط العربي لصالح الالتزام بالنضال الديمقراطي والسياسة البرلمانية.. فضلاً عن ذلك، هناك رغبة في الاندماج في عملية صنع القرارات.

لن نسهب هنا في مسألة المساواة على الصعيد المادي بل سنقول فقط إننا نشهد تكثيفاً وتصعيداً للنضال الهادف الى ردم الفجوات والقضاء على مظاهر التمييز في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، وذلك عبر اضرابات عامة للوسط العربي، واضرابات عن الطعام واعتصامات قبالة ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي، وشن حملات دعاية برلمانية نشطة. ومن المهم التأكيد أننا شاهدنا مراراً، في اطار النضال من أجل المساواة في الحقوق المدنية وكبح التمييز. مظاهر عنف، كما حصل في حادثة هدم بيوت ومبان غير مرخصة في الجليل، أو في محاولات مصادرة أراضٍ في وادي عارة، لكن كقاعدة، ولغاية أيلول ٢٠٠٠، جرى النضال بوجه عام ضمن اطار القانون، من خلال استنفاد قنوات العمل الديمقراطي في المجتمع الاسرائيلي.. وقد تميزت في هذا المضمار المنظمات الأهلية مثل «عدالة» التي أكثرت من التوجه الى الهيئات القضائية، من أجل تحقيق المساواة للسكان العرب قولاً و عملاً.

وعلى صعيد الكفاح من أجل المساواة السياسية، نَلحظ تنامي اتجاهات متناقضة أو متعارضة في طابعها. إذْ يبرز من جهة أولى اتجاه نحو اندماج العرب في السياسة الاسرائيلية، وهناك عدة مؤشرات تدل على ذلك.. وبداية، تلاحظ مشاركة واسعة النطاق في السياسة البرلمانية، حيث تعد نسب تصويت المواطنين العرب (في الانتخابات البرلمانية) عالية، وقد تراوحت في السنوات الأخيرة بين ٧٠ الى ٧٨ في المائة، وهي نسب مماثلة لنسب التصويت لدى الجمهور اليهودي. وينطوي ذلك على تعبير واضح يُفند ويدحض سياسة بعض الفئات السياسية مثل «أبناء البلد»، على سبيل المثال، التي دعت في الماضي الى مقاطعة الانتخابات للكنيست. علاوة على ذلك، فحتى الحركة الإسلامية تحاشت في الماضي الخروج علناً بدعوة الى المشاركة في الانتخابات، انشقت على نفسها عندما قرر أحد اجنحتها تأييد المشاركة في الانتخابات. وقد وجد اتجاه الاندماج تعبيراً واضحاً له في ازدياد التمثيل العربي في الكنيست، إذ انتخب في انتخابات الكنيست الخامس عشر في العام ١٩٩٩ ضمن أطر وقوائم

سياسية مختلفة، ١٣ ممثلاً للجمهور العربي.

وعلى ما يبدو فقد حسم الوسط العربي لصالح الالتزام بالنضال الديمقراطي والسياسة البرلمانية.. فضلاً عن ذلك، هناك رغبة في الاندماج في عملية صنع القرارات. ويبرز في السنوات الأخيرة استعداد من جانب أحزاب عربية للانخراط في ائتلافات حكومية، هذا التوجه وإن لم يكتب له النجاح، قائم بالتأكيد، وهو يعكس الرغبة في التأثير من الداخل.. الى ذلك، فإن تأييد تعيين وزير عربي، أضحى بمنزلة مطلب مشروع للسكان العرب.

ووجد الفهم الوطني - الفلسطيني من جانب العرب في إسرائيل للواقع الجديد الآخذ بالتبلور منذ بدء عملية السلام، تعبيراً له في نظرة ذهنية جديدة لمصطلح المساواة، وضعه ضمن السياق الوطني، وفي طائفة من مظاهر وتجليات النهوض الوطني.

اضافة الى ذلك فقد أفضى تغيير طريقة الانتخابات والفصل بين الانتخابات للكنيست والانتخابات لرئاسة الوزراء، الى اتاحة قناة أخرى أمام ممثلي الجماهير العربية يمكن الوصول عبرها الى موقع التأثير في صنع القرار. وبالفعل، ففي انتخابات العام ١٩٩٩، قدّم عزمي بشارة ترشيحه لرئاسة الحكومة.

وعلى المستوى الوطني، طرأ تغيير يعد الأكثر جوهرية. إذ وَلَّدت عملية السلام، وبالأخص التسوية السلمية التي لاحت في الأفق مع الفلسطينيين، صحوة وطنية في صفوف العرب في اسرائيل. وقد أشرنا سابقاً إلى أن اتفاق أوسلو أفضى الى استنتاج مؤداه أن اقامة دولة فلسطينية لا يحل المعضلة الوطنية للعرب في اسرائيل. هذه الحقيقة، الى جانب الاقرار بأن قسماً كبيراً من الشعب الفلسطيني الموجود في الضفة الغربية وقطاع غزة نال عملياً حق تقرير المصير، قادا الى إعادة النظر في مكانتهم الفلسطينية - الوطنية داخل دولة اسرائيل. وقد عرضنا هذا التوجه كـ «حصر محلي للعملية الوطنية»، بمعنى اضفاء محتوى وطني، عربي - فلسطيني، على المضمون الاسرائيلي للهوية. وتظهر التجليات الوطنية في سياق محلي - داخلي واضح داخل الخط الأخضر.

ووجد الفهم الوطني - الفلسطيني من جانب العرب في إسرائيل للواقع الجديد الآخذ بالتبلور منذ بدء عملية السلام، تعبيراً له في نظرة ذهنية جديدة لمصطلح المساواة، وضعه ضمن السياق الوطني، وفي طائفة من مظاهر وتجليات النهوض الوطني.

وعلى صعيد التفكير الذهني، يبرز التغيير الحاصل في الرؤيا أو الفهم الذاتي لدى العرب في إسرائيل. ونحن نلحظ رفضاً منهاجياً تاماً للمفهوم الذي رأى في العرب جمهرة من الأفراد غير مبلورة أو متجانسة، تعاني من الانقسام والتمزق.

ويواجه اصطلاح «أقليات» انتقادات شديدة من حيث انه يرمز الى التقسيم الداخلي وفق أسس الفصل والتجزئة الدينية - الطائفية للعرب بين مسلمين ودروز ومسيحيين وشركس والتي ترفض في الوقت ذاته التبلور الجماعي، العرقي - القومي.

وعوضاً عن ذلك، فقد توطد مفهوم ينظر الى العرب في اسرائيل باعتبارهم مجموعة قومية لها سمات مميزة لغوية وثقافية وتاريخية خاصة بها. ويشكل ذلك انتقالاً مهماً الى مرحلة أعلى من التحديد والتبلور الوطني، على أساس من الاجماع.. التعبير الرائج لهذا التحول يركز على المطالبة بالاعتراف بالمواطنين العرب - الفلسطينيين في اسرائيل كأقلية قومية.

هذا التغيير الجوهري أفضى الى اطلاق جدل ونقاش حول مسألة المساواة ليست من وجهة نظر الحقوق المدنية التي يحق للمواطن العربي الذي يعيش في اسرائيل التمتع بها وحسب، بل جنباً الى جنب، من زاوية الحقوق الوطنية الجماعية التي يستحقونها كأقلية قومية.

ومن هنا غدت المسافة قصيرة الى الحوار والجدل المكثف الذي نشب حول مسألة طابع دولة اسرائيل والنظام المتبع فيها. باحثون أكاديميون، مثقفون ومفكرون، الى جانب ساسة من المعسكر القومي - الراديكالي، راحوا يبحثون في توتر وتضارب في التناقض، وانعدام القدرة على التوفيق، بين طابع دولة اسرائيل كدولة للشعب اليهودي وبين طابعها كدولة ديمقراطية ليبرالية ملزمة بمعاملة جميع مواطنيها على قدم المساواة، دون تمييز عرقي، جنسي أو ديني، هذا التناقض، يبرز بطبيعة الحال بشكل أكبر، من وجهة نظر مواطن عربي في دولة اسرائيل.

ويتمثل الادعاء المركزي في هذا المنطلق، في أن الصلة بين الدولة اليهودية والديمقراطية، تعتبر من الناحية المبدئية - الوصفية، صِلة منفية ولا وجود لها، فالدولة الديمقراطية يجب أن تعامل بمساواة جميع مواطنيها، في حين ان الدولة اليهودية تعجز عن القيام بذلك، ولذا يجب الاختيار بين الاثنتين، والعمل باتجاه جعل اسرائيل تكف عن كونها توصف كدولة يهودية لتغدو دولة كل مواطنيها.

هذا الادعاء مرتبط بمسألة الهوية. والمعضلة التي تُثار على التوالي هي: كيف أستطيع كعربي، أن أشعر بالمساواة وأن أتماثل مع دولة شعاراتها ورموزها يهودية (العلم، النشيد، والشعار)، دولة يتعلق الكثير من قوانينها باليهود فقط، بل تميز اليهود للأفضل.

وقد ولد الحوار حول مسألة الطابع المرغوب لدولة إسرائيل، أفكاراً مختلفة فيما يتعلق بالحل المرغوب الذي يمكنه أن يوفر استجابة وتعبيراً للاحتياجات الوطنية للأقلية العربية. لن نخوض في هذه الحلول ضمن

احدى السمات البارزة لعملية الصحوة الوطنية، تتمثل في إعادة فتح واثارة مسألة «المهجرين» أو «اللاجئين في وطنهم» من جديد، وهم أولئك الفلسطينيون الذين بقوا داخل دولة اسرائيل بعد العام ١٩٤٨ أو عادوا إليها، لكنهم شردوا من قراهم التي دمرت أثناء الحرب أو بعدها..

هذا الاطار، بل سنشير فقط إلى أن من بين الحلول التي طرحت ونالت شعبية ورواجاً كبيرين، الاقتراح الداعي الى تحويل دولة اسرائيل الى «دولة جميع مواطنيها».

وكان ثمة اقتراحات أخرى تحدثت عن حكم ذاتي ثقافي أو اقليمي وحل الدولة ثنائية القومية. جنباً الى جنب على المستوى العملي، يجري حرف وتوجيه النضال من أجل المساواة في السياق القومي، نحو الصعيد التشريعي ـ القانوني، بمعنى محاولة تكريس المكانة الجماعية للأقلية العربية في القانون.

هذه المحاولة تُقاد من جانب مجموعتين : أعضاء الكنيست العرب والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا الاطار، بادر أعضاء الكنيست الى تقديم مشاريع قوانين لتغيير النشيد الوطني، ولإلغاء المؤسسات القومية ـ الصهيونية، واقتراحات لسنّ قانون أساس حول «المساواة».

وتبدي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية نشاطاً عالياً في هذا المضار، وتبرز ضمن تعداد هذه جمعية «عدالة»، والمركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل، والرابطة العربية لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حقوق المهجرين، واللجنة العربية لتنسيق حقوق السكن في اسرائيل، وجمعية «مساواة».

إلى ذلك، نحن نشهد محاولة لبلورة الخصوصية الوطنية ـ الفلسطينية للعرب في اسرائيل، وهذه ليست عملية منظمة ومنسقة من جانب حزب أو هيئة معينة، وانما مجموعة مبادرات واتجاهات تتسق معاً في منظومة ضمن مراحل التبلور والاختمار، وفي هذا السياق نلحظ توجهاً نحو «إعادة الاعتبار للكرامة الوطنية» للعرب في اسرائيل: رفض النظرة التي راجت في سنوات الخمسينيات التي رأت في «عرب اسرائيل» متعاونين وخونة، وابراز النظرة التي تكسبهم التقدير والاحترام ازاء بقائهم وصمودهم في وطنهم وما كابدوه من معاناة وعذاب تحت نير الحكم العسكري الاسرائيلي. جنباً الى جنب، نشاهد محاولة لاصلاح وصون الطابع العربي ـ الفلسطيني لقرى وبلدات عربية ما قبل العام ١٩٤٨.. في السنة الخمسين لقيام دولة اسرائيل رأينا كيف عاد مصطلح «النكبة» لينبعث من جديد. وفي السنوات الأخيرة يتم احياء «يوم الاستقلال» بالعودة الى مواقع القرى العربية المدمرة. ويتم ذلك بوجه عام مصحوباً بحملات تنظيف وصيانة لهذه المواقع، وأداء الصلوات في مسجد أو كنيسة، وبلقاءات عائلية. هكذا تجري الأمور في ميعار، البروة، معلول، لوبيا، البصة، صفوريا، سحماتا والعباسية. (ومن الهيئات التي تنشط بشكل كبير في هذا المجال، جمعية «الأقصى» التابعة للحركة الإسلامية، التي تعكف منذ عدة سنوات على اجراء مسح دقيق لجميع المواقع والأماكن الإسلامية المقدسة).

احدى السمات البارزة لعملية الصحوة الوطنية، تتمثل في إعادة فتح واثارة مسألة «المهجرين» أو «اللاجئين في وطنهم» من جديد، وهم أولئك الفلسطينيون الذين بقوا داخل دولة اسرائيل بعد العام ١٩٤٨ أو عادوا إليها، لكنهم شردوا من قراهم التي دمرت أثناء الحرب أو بعدها.. وهم فئة يبلغ تعدادها حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، تشتتت وانضمت إلى قرى وبلدات عربية أخرى داخل الخط الأخضر.

ما عرضناه سالفاً، هو إجمال مقتضب لأهم التطورات التي حصلت في أعقاب المسيرة السلمية واتفاقات أوسلو، وسنحاول الآن تفحص كيف انعكست هذه التغيرات في أحداث أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٠.

ويستدعي تحليل الأحداث اجراء مقارنة مع أحداث «يوم الأرض» الأول الذي جرى احياؤه في ٣٠ آذار العام ١٩٧٦.

ففي كلتا الحالتين برزت المفاجأة التي أصابت الجمهور اليهودي في إسرائيل. ردود الفعل اتسمت بالصدمة والذهول ازاء ما دعا العرب في اسرائيل للرد بقوة شديدة الى هذا الحد.. وقد دلت المفاجأة في كلتا الحالتين على نمط الإنكار والرفض السائد لدى الأغلبية اليهودية بالنسبة لما يحدث في الوسط العربي. لقد عبرت عن رغبة في تجاهل التغييرات التي طرأت على المجتمع العربي، وفي كنس واخفاء المشكلة تحت البساط، ولا ريب في أن هناك قطيعة بين المجتمعين، اليهودي والعربي، في اسرائيل، فدرجة معرفة والمام الجمهور اليهودي بما يحدث لدى العرب، تُعد متدنية ومحصورة، في حالات كثيرة، ضمن لقاء حول «صحن الحمص» أو في

صلة مع عامل ترميم من القرية العربية. قلة هم اليهود الذين يملكون اطلالة على صورة العالم الثقافي للشاب العربي على سبيل المثال، أو يعون طموحات وتطلعات الشبان العرب، وليس بالذات في السياق السياسي ـ الوطني.

لكن في حالة «انتفاضة الأقصى»، كما في حالة «يوم الأرض»، ١٩٧٦، كان العنوان منقوشاً على الجدار. كان كل ما يلزم هو فقط قراءة المكتوب، وقد حذر كاتب هذه السطور، مع آخرين، من الشعور والاحساس بالاهمال والهامشية والتجاهل والاستهتار والمس بالكرامة والانتقاص من قيمة وقدر الجمهور العربي. وهكذا فقد علا منسوب الغضب لدى العرب في اسرائيل على أرضية إفلاس وعجز الحكومة عن معالجة المشكلات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب.

وقد وجهت أصابع الاتهام الى حكومة باراك التي أوجدت عند قيامها، توقعات وآمالاً كثيرة، لكنها لم تستطع تحقيقها فعلياً، فأخذ الكبت والاحباط المتراكمان يفتشان عن قنوات للتنفيس، وعندما نشأت الظروف الملائمة في نهاية أيلول ٢٠٠٠ على أرضية الصدامات التي وقعت في المسجد الأقصى انفجر ذلك بالفعل وبقوة شديدة.

ومن وجهة داخلية أخرى، يبدو أن «انتفاضة الأقصى» داخل الخط الأخضر، عكست أزمة سياسية عميقة في المجتمع العربي. وقد لعبت القيادة البرلمانية للعرب في اسرائيل دوراً مهماً في اذكاء وتأجيج المشاعر، لكن تحركها ونشاطها وهذا بخلاف «يوم الأرض» الأول، لم يستند الى تخطيط مسبق وتنظيم منهاجي.

وعلى ما يبدو فإن «انتفاضة الأقصى» لم تخطط سلفاً من جانب قيادة عربية معروفة على غرار نشاطات «لجنة الدفاع عن الأراضي العربية» وقيادة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) في العام١٩٧٦. لقد كان التأثير في العام ٢٠٠٠، غير مباشر وليس بنّاءً بالذات.

والجدير بالذكر أن الجمهور في اسرائيل عامة وفي الوسط العربي على وجه الخصوص، كان منشغلاً، قبل اندلاع الاضطرابات، في إمكانية تقديم موعد الانتخابات للكنيست. وكان أعضاء الكنيست العرب قد باشروا من نواحٍ عديدة، حملات «الانتخابات التمهيدية» الداخلية في أحزابهم. وفي ضوء ظواهر الانقسامات والانشقاقات والخصومات الشخصية المتزايدة، انجرّ كثيرون منهم الى اطلاق شعارات ونهج سياسي مطلق دعا الى وجوب اعطاء الجمهور العربي كامل حقوقه حالاً وعلى الفور، دون استعداد لابداء أدنى تنازل، قسم من أعضاء الكنيست العرب ساهموا في خلق مناخ من العنف من خلال اعطاء الشرعية لخرق القانون.

ومن جهة أخرى، عبرت هبة العرب في اسرائيل عن قوة الشعور بالتضامن الفلسطيني العام، وقد أشرنا سالفاً الى تغير التأكيد في عملية تنامي الشعور الوطني، والاستعاضة عنه بالتركيز على البعد الوطني المحلي داخل مناطق الخط الأخضر. وهذا لا يشكل تضارباً أو نقضاً لعملية إعادة بلورة التضامن الوطني الفلسطيني العام، من جديد في وقت الأزمات.

ولا بد من أن نضيف الى ذلك الشعور الإسلامي ـ الديني، فشعار «الأقصى في خطر» أجج مشاعر الجماهير العربية في اسرائيل وأوجد قاعدة تضامن جديدة.

ما هي انعكاسات وافرازات أحداث أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٠؟

بداية، لقد نشأت أزمة ثقة عميقة بين اليهود والعرب في دولة اسرائيل.

هذه الأزمة ظهرت بوضوح على المستوى الشخصي.

ردة فعل الجمهور اليهودي على الأحداث الدامية، تمثلت بمظاهر الخوف والصدمة والفزع.

وفي صفوف جماعات اليمين المتطرف ازدادت مظاهر العنصرية والكراهية للعرب. كذلك كف الجمهور اليهودي عن التوجه الى المدن والقرى العربية، ليساهم بذلك في تعميق الأزمة الاقتصادية، وفي المقابل تزايدت مظاهر عزوف وابتعاد الجمهور العربي عن سلطات وأجهزة الدولة: فالرد العنيف من جانب الشرطة، واطلاق النار على المتظاهرين وعملية القتل غير المسبوقة لثلاثة عشر مواطناً عربياً، تسببت بشرخ عميق وسخط عارم وألم في الجانب العربي. وقد جاءت هذه المشاعر مصحوبة بخيبة أمل من سياسة الحكومة وتقاعسها عن التوجه الفوري لحل معضلات

ومن جهة أخرى، عبرت هبة العرب في اسرائيل عن قوة الشعور بالتضامن الفلسطيني العام، وقد أشرنا سالفاً الى تغير التأكيد في عملية تنامي الشعور الوطني، والاستعاضة عنه بالتركيز على البعد الوطني المحلي داخل مناطق الخط الأخضر. وهذا لا يشكل تضارباً أو نقضاً لعملية إعادة بلورة التضامن الوطني الفلسطيني العام، من جديد في وقت الأزمات.

مواجهات في شفاعمرو

ومشاكل المجتمع العربي.

كما طرأ تغيير جوهري على طرق وأساليب النضال لدى السكان العرب، في العام ١٩٧٦، حصل التحول الأول في أنماط الرد لدى العرب في اسرائيل، وذلك حينما أعلن الاضراب العام الذي تفاقم الى صدام عنيف مع قوات الأمن قتل خلاله ستة مواطنين عرباً. لكن منذ ذلك الحين، يبدو أن الزعامة العربية في اسرائيل حصرت النضال ضمن حدود الاحتجاج المألوفة والمسموح بها بمقتضى القانون، أي تظاهرات مرخصة، اضرابات عامة واعتصامات. وقد تم تبني هذه الاستراتيجية على قاعدة القناعة بأن هذه الطريق كفيلة بتحقيق ثمار ونتائج أكثر من النضال العنيف أو المسلح.

هذه السياسة واجهت اختباراً قاسياً في أواخر سنوات الثمانينيات، حينما اندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية.

وكانت المحصلة أن الانتفاضة لم تنقل إلى داخل الخط الأخضر.. أحداث أيلول، تشرين الأول ٢٠٠٠، دلت على أن خيار النضال العنيف عاد ليغدو خياراً عملياً، وبقوة وحجم لم نعهدهما من قبل. لقد جاء اجتياز هذا الخط الأحمر لينذر الجمهور اليهودي بأن صبر العرب في اسرائيل قد نفد لدرجة المجازفة بالتعرض لرد فعل عنيف من جانب الشرطة وبفقدان مصادر الرزق.

في المقابل، كان لأحداث أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٠ انعكاسات ايجابية أيضاً. إذ أدت ردة الفعل العنيفة من جانب العرب في اسرائيل، الى صحوة معينة لدى قسم من الجمهور اليهودي، والى الاقرار مجدداً بأنه لا يمكن انكار وتجاهل حقيقة ان دولة اسرائيل هي في واقع الأمر دولة يهودية، لكن ليس بشكل مطلق، وانه توجد فيها أقلية عربية كبيرة، لها مطالب واحتياجات خاصة، ومميزات خاصة، وحقوق خاصة، وبعبارة أخرى، فقد نشأ، بطريق عسيرة، نوع من الشرعية للبحث في شؤون وقضايا العرب في اسرائيل.

أخيراً، يبدو أن المغزى الأعمق لانتفاضة الأقصى في السياق الداخلي ـ الاسرائيلي يكمن في أنها بَيَّنت ان التحدي الحقيقي الذي سيتعين على دولة اسرائيل مواجهته في المستقبل، ليس موجوداً أو قائماً بالضرورة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بل داخل مناطق الخط الأخضر، وان جوهر هذا التحدي يتمثل في السؤال : كيف يمكن الاستمرار في ادارة دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد...